تنمية القدرات البشرية، والشراكات العالمية، ومستقبل التعليم العالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُسهم الاستثمار في تنمية القدرات البشرية في إعادة تشكيل دور التعليم العالي في المنطقة. فقد أصبحت تنمية المعرفة، وتطوير المهارات، وتعزيز فرص التوظيف في صميم التحولات الوطنية، مع إدراك الحكومات فقط، بل أن التنويع الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية العالمية لا يعتمد فقط على الاستثمار في البنية التحتية لذلك، تتطور التوقعات الملقاة على عاتق مؤسسات التعليم العالي بوتيرة متسارعة. فلم تعد رأس المال البشري لا يقل أهمية عنه الجامعات مطالبة بمنح المؤهلات الأكاديمية فحسب، بل أصبح نجاحها يُقاس بشكل متزايد بمدى قدرتها على إعداد المتعلمين للتميز الأكاديمي، والاندماج في سوق العمل، والإسهام المستدام في المجتمع والاقتصاد. وقد دفع هذا التحول المؤسسات التعليمية إلى تبني نهج أكثر تكاملاً في رحلة الطالب، يربط بين الاستقطاب الأكاديمي، وجودة التعليم، وتنمية المهارات، ونتائج الخريجين.

وفي الوقت نفسه، برز الشرق الأوسط كأحد أكثر أسواق التعليم ديناميكية في العالم. وتسعى الحكومات والمؤسسات التعليمية بنشاط شراكات دولية لا تقتصر على استقطاب الطلاب الدوليين أو تبادل المعرفة فقط. ومن خلال خبرتنا في العمل مع إلى إقامة الوزارات والمؤسسات التعليمية في أنحاء المنطقة، وجدنا باستمرار أن الأثر المستدام يتحقق من خلال التعاون القائم على الأهداف المشتركة، والفهم العميق للسياق المحلي، والالتزام بالأهداف الاستراتيجية طويلة المدى. وأقوى الشراكات هي تلك التي تجمع بين الخبرات العالمية والأولويات المحلية، وتسهم في بناء قدرات مستدامة للأجيال القادمة.

القدرات البشرية تصبح المعيار الجديد للنجاح

في أنحاء المنطقة، يُنظر بشكل متزايد إلى تنمية القدرات البشرية على أنها أصل استراتيجي وطني. سواء من خلال **رؤية المملكة العربية السعودية 2030**، أو الاستراتيجيات الاقتصادية طويلة المدى لدولة الإمارات العربية المتحدة، أو الاستثمارات الخليجية الأوسع في الاقتصادات القائمة على المعرفة، فإن الرسالة واضحة: الاستثمار في الإنسان هو أساس النجاح.

وبناءً على ذلك، أصبحت الجامعات مطالبة بأداء دور أوسع. فهي لم تعد مجرد جهات مانحة للمؤهلات الأكاديمية، بل أصبحت تُعد عناصر محورية في تطوير القوى العاملة، وتعزيز الحراك الاجتماعي، ودعم النمو الاقتصادي. والمؤسسات القادرة على إثبات مساهمتها في تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية تزداد قيمتها لدى الحكومات وأصحاب العمل على حد سواء.

ويعكس التقدم الأخير في المنطقة هذه الطموحات. فالنمو المستمر للمملكة العربية السعودية في المؤشرات التعليمية العالمية، والتزايد الملحوظ لحضور مؤسسات المنطقة في التصنيفات الجامعية الدولية، يبرزان حجم الاستثمارات الكبيرة الموجهة إلى قطاع التعليم.

من الاستقطاب إلى الجاهزية

أحد أبرز التحولات التي نشهدها يتمثل في الانتقال من التركيز على استقطاب الطلاب فقط إلى التركيز على جاهزيتهم ونجاحهم الأكاديمي. ففي الماضي، كانت مناقشات النمو في التعليم العالي تركز أساساً على أعداد الملتحقين. ورغم أن استقطاب الطلاب لا يزال أمراً بالغ الأهمية، فإن ضمان التحاقهم بالبرامج المناسبة وتوفير أنظمة الدعم اللازمة لنجاحهم أصبح بنفس القدر من الأهمية.

الجودة الأكاديمية والتدريس يظلان أساس النجاح

يتوقع الطلاب وأصحاب العمل والحكومات على حد سواء أن يحقق التعليم العالي نتائج قوية للخريجين. ويتطلب ذلك معايير أكاديمية راسخة، وتعليماً فعالاً، ومناهج دراسية ذات صلة، وتجربة تعليمية تُعِد الطلاب لمتطلبات سوق العمل المعاصر.

فالتدريس المتميز لا يحسن النتائج الأكاديمية فحسب، بل يسهم أيضاً في تنمية مهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات، والتواصل، والقيادة، وهي مهارات تزداد أهميتها لدى أصحاب العمل.

وفي الوقت ذاته، تزداد أهمية التعلم المرتبط بسوق العمل. فالتدريب العملي، والمشاريع الصناعية، والتعلم التجريبي، والتفاعل مع أصحاب العمل، كلها تسهم في ردم الفجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي. ومع التطور المستمر لسوق العمل العالمي، يحتاج الخريجون إلى إثبات ليس فقط خبراتهم التقنية والمعرفية، بل أيضاً قدرتهم على التكيف والتعلم المستمر.

الكفاءة اللغوية كمهارة استراتيجية

تعمل العديد من القطاعات التي تقود النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط بما في ذلك السياحة، والرعاية الصحية، والطيران، والتقنية المالية والتكنولوجيا، والخدمات المهنية، ضمن بيئات دولية متعددة الثقافات. ولذلك، أصبحت المهارات اللغوية والتواصلية عوامل فارقة في فرص توظيف الخريجين.

فالكفاءة اللغوية تتجاوز مجرد إتقان اللغة؛ إذ تُعد عاملاً أساسياً في النجاح الأكاديمي، والأداء الوظيفي، وتطوير القدرات القيادية، والتنقل الدولي، مما يساعد الخريجين على الإسهام بفاعلية أكبر في البيئات الدولية متعددة الثقافات.

التعليم الدولي وتأثيره المحلي

تقليدياً، كان يُنظر إلى التعليم الدولي في المنطقة من زاوية تنقل الطلاب بين الدول. أما اليوم، فقد أصبح التركيز ينصب على كيفية مساهمة التعليم الدولي في التنمية الوطنية والإقليمية فالهدف لم يعد مجرد إرسال الطلاب للدراسة في الخارج، بل ضمان أن تسهم المعارف والمهارات والخبرات التي يكتسبونها في دعم الاقتصاد الوطني عند عودتهم.

كما يتزايد الوعي بأن التعلم لا يتوقف عند التخرج. فقد أصبحت برامج التعليم المهني، والتعلم التنفيذي، وتأهيل القوى العاملة وتطوير مهاراتها، مكونات أساسية في منظومة التعليم. ومع تطور الصناعات وظهور قطاعات جديدة، سيؤدي التعلم المستمر دوراً محورياً في الحفاظ على القدرة التنافسية ودعم أهداف التنمية الوطنية.

كما أن تضييق الفجوة بين التعليم والتوظيف يعتمد على إيجاد مسارات أوضح تربط بين التعلم والعمل، بدعم من التعاون بين المؤسسات التعليمية وأصحاب العمل ومقدمي خدمات التعلم. ومن خلال ربط الدراسة الأكاديمية بالتطوير المهني والتعلم مدى الحياة، يستطيع التعليم العالي أن يؤدي دوراً محورياً في تنمية القدرات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي.

التعاون الدولي: خبرات عالمية وتأثير محلي

ونتيجة لهذه التحولات الاستراتيجية، رسخت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مكانتها كإحدى أكثر أسواق التعليم طموحاً وجاذبية في العالم.

وتسعى الحكومات في مختلف أنحاء المنطقة إلى بناء شراكات تُسرّع تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وتركز أكثر أشكال التعاون فعالية على نقل المعرفة، وبناء القدرات، والابتكار المشترك، بما يضمن تكييف الخبرات الدولية مع الأولويات المحلية والطموحات طويلة الأمد.

برنامج منافس لبناء القدرات

في إطار التزام المملكة العربية السعودية بتنمية المواهب المستقبلية بما يتوافق مع رؤية 2030، حظيت شركة ستدي جروب بشرف تنفيذ البرنامج التجريبي الرائد **منافس** نيابةً عن وزارة التعليم.

وقد صُمم البرنامج لدعم جاهزية الطلاب للنجاح في الجامعات العالمية المرموقة، حيث وفر لـ 400 طالب وطالبة متفوقين في الصفين الحادي عشر والثاني عشر المهارات الأكاديمية واللغوية والمهنية اللازمة لمتابعة مسارات طموحة في التعليم العالي الدولي واستمر البرنامج لمدة عشرة أشهر، وتضمن:

- التعلم الأكاديمي الرقمي وتنمية المهارات.
- قدم مؤتمر افتراضي لسلسلة من الدروس المتخصصة وخبرات عالمية.
- فعاليات حضورية وأنشطة إثرائية.

وقد أسهمت هذه العناصر مجتمعة في تعزيز الأسس الأكاديمية للطلاب، وتوسيع وعيهم العالمي، وبناء الثقة اللازمة للنجاح في الجامعات المصنفة ضمن أفضل 30 وأفضل 100 جامعة عالمياً وفق تصنيف QS

ويبرز البرنامج أهمية الاستثمار في تنمية القدرات قبل الالتحاق بالجامعة، بما يضمن استعداد الطلاب ليس فقط للوصول إلى فرص تعليمية عالمية المستوى، بل أيضاً للتميز فيها والإسهام في تحقيق أهداف التنمية طويلة المدى للمملكة.

نظرة إلى المستقبل

أصبح التعليم العالي أحد أهم محركات تنمية القدرات البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ومع استمرار الحكومات في الاستثمار في الاقتصادات القائمة على المعرفة وتحول القوى العاملة، ستؤدي الجامعات دوراً استراتيجياً متزايد الأهمية. ولن يُقاس إسهامها بالنتائج الأكاديمية فقط، بل أيضاً بقدرتها على تنمية المواهب وتعزيز قابلية التوظيف، وتشجيع الابتكار، ودعم النمو الاقتصادي.

ويتطلب تحقيق هذه الطموحات تعاوناً أوثق بين الحكومات والمؤسسات التعليمية وقطاعات الصناعة. وستظل الشراكات الدولية جزءاً مهماً من هذه المنظومة، لا سيما عندما تجمع بين الخبرات العالمية والفهم العميق للأولويات والطموحات المحلية.

لم يعد النقاش يدور فقط حول إتاحة فرص التعليم، بل أصبح يتعلق بخلق فرص تمكّن الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة والإسهام في مجتمعاتهم واقتصاداتهم. وهنا تحديداً سيتشكل مستقبل التعليم العالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

للتعرف أكثر على كيفية دعمنا لشركائنا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تواصلوا مع فريقنا.